يدل عليه اخبار كثيرة منها حسنة محمد بن مسلم قال سالت اباجعفر عليه السلام عن الذبيحة بالليط والمروة فقال لا ذكاة الا بحديد وحسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالته عن ذبيحة العود والحجر والقصبة فقال قال علي يصلح الا بالحديد وحسنة ابي بكر الحضرمي عنه عم قال لا تاكل ما لم يذبح بحديد واما اجزاعيره الحديد عند الضرورة فيدل عليه رواية عدي بن حاتم رض قال قلت يارسول الله انا نصيد الصيد فلا يجد سكينا الا الظرار وشق العصا فقال رسول الله صلعم افر الدم بما شئت واذكر اسم الله وصحيحة زيد الشحام قال سالت اباعبد الله عم عن رجل لم يكن يحضره سكين فيذبح بقصبه فقال اذبح بالحجر والعظم والقصبة والعود اذا لم تقب الحديد اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا باس وغيره من الاخبار واما السن والظفر ففي جواز التذكية بهما عند الضرورة قولان احدهما العدم ذهب اليه الشيخ في المبسوط والخلاف وادعى فيه اجماعنا واستدل عليه برواية راجع بن خديج قال قلت يارسول الله انا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى فقال رسول الله صما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا او ظفر وسحدثكم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فمدى الحبشة والثاني الجواز وذهب اليه ابن ادريس واجزاء اكثر المتاخرين للاصل وعدم ثبوت المانع بان خبره عامي ولتصريح جوازه في العظم في صحيحة زيد الشحام السابقة والسن عظم والظفر في معناه خصوصا وقد علل النهي وحديثه بان السن عظم يدل على عدم جوازها بالعظم مطلقا فيتعارض الخبران ويقدم الصحيح منهما ويحمل الاخر على الكراهة وربما فرق بين المتصلين والمنفصلين من حيث ان المنفصلين كغيرها من الالات بخلاف المتصلين فان القطع بهما يخرج عن مسما الذبح بل هو اشبه بالاكل والتقطيع فالمقتضي للذكاة هو الذبح ويحمل النهي في الخبر على

المتصلين جمعا والشهيد في الشرح استقرب المنع من التذكية بالسن والظفر مطلقا للحديث المتقدم وجوزها بالعظم عينها لما فيه من الجمع بين الخبرين لكن سبق فيه منافاة التعليل لذلك قوله فالواجب قطع الاعضاء الاربعة الى قوله فلا باس لا خلاف في اعتبار قطع الحلقوم في حل المذبوح وعليه انعقد بن الجنيد ودلت عليه صحيحة زيد الشحام السابقة ولان به يحل التذفيف لا تبقى الحيوة بعده والمشهور بين الاصحاب اعتبار قطع الاعضاء الاربعة الحلقوم وهو مجرى النفس دخولا وخروجا والمري وهو مجرى الطعام والشراب ويجمع على كل مورئ ومسرط والودجان وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم كذا ذكره المص وجماعة وذكر بعضهم يحيطان بالمري ويقال للحلقوم والمري معها الاوداج والمص رحمه الله نسب هذا القول الى الشهرة موذنا بعدم دليل صالح يدل عليه وقد يستدل لابن حمزة عبد الرحمن بن الحماح قال سالت اباابرهيم عن الوده والقصبة والعود يذبح بهم اذا لم نجد سكينا قال اذا فرى الاوداج فلا باس بذلك ولعل المص نظر الى عدم تصريح الرواية بالاوداج ايضا فلا ينهض ان ارتفع فرى الاوداج الاربعة تحل الذبيحة ولكن ذلك لا ينافي الاكتفاء بما دونها فاذا ثبت في الرواية الصحيحة الاكتفاء بقطع الحلقوم لم يكن منافيا لما الامر حيث المفهوم وليس بحجة وايضا فان فرى الاوداج لا يقتضي قطعا واسما الذي هو المعتبر والحابض والاعمى وقد دل على ذلك كله اخبار كثيرة منها حسنة عمر بن اذينة عن غير واحد رووه عنهما جميعا ان ذبيحة المراة اذا اجادت الذبح وسمت فلا باس باكلها وكذا الصبي وكذلك الاعمى اذا سدد وفي صحيحة ابرهيم بن ابي البلاد قال سالت اباعبد الله عم عن ذبيحة الخصي قال لا باس وفي صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عم قال كانت لعلي بن الحسين عم جارية تذبح له اذا اراد قوله الاخرس ان كان



Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)